السيولة بلغت منذ بداية العام 8.502 مليارات دينار

الشال : سوق الكويت حقق ارتفاعاً بـ 5.8 في المئة خلال أغسطس

رسم بياني يكشف عن اجمالي السوق

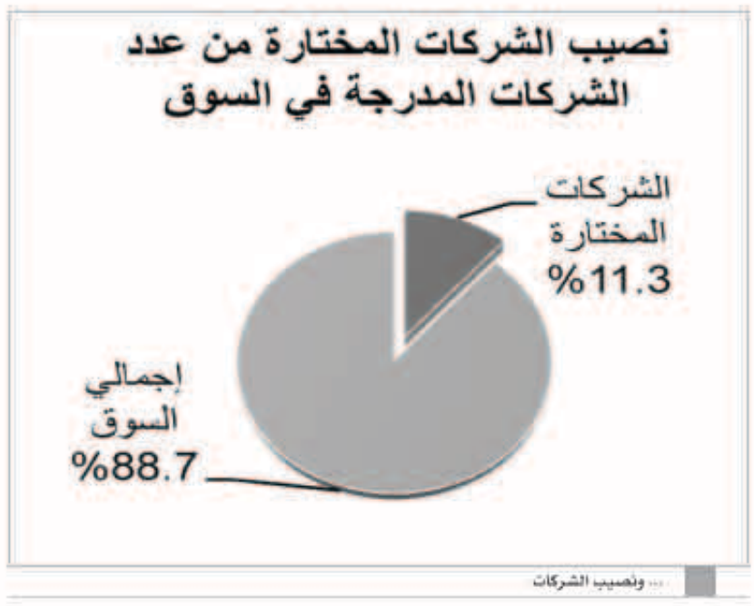

... ونصيب الشركات

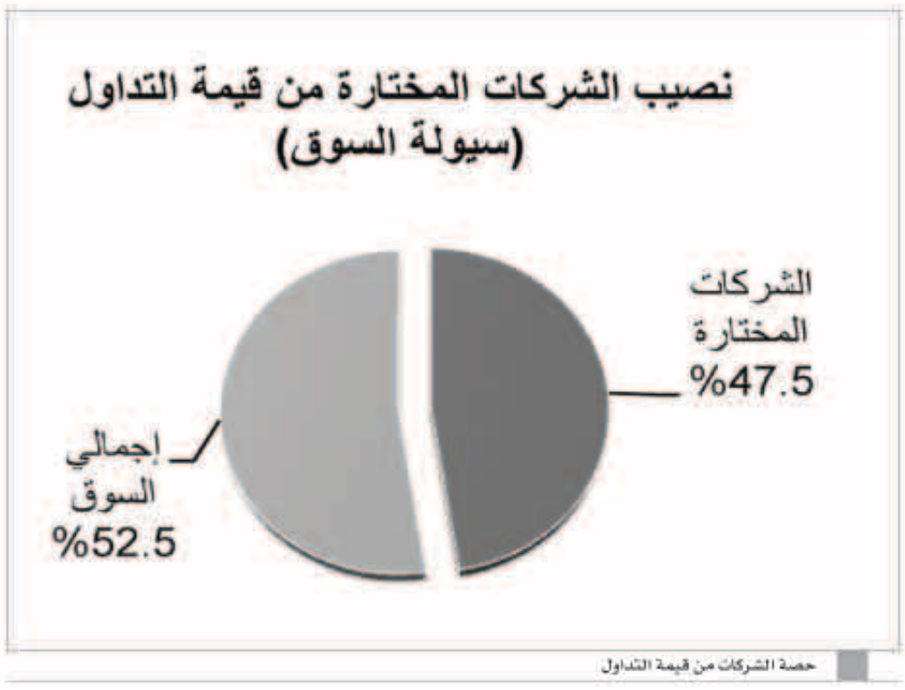

حصة الشركات من قيمة التداول

قال تقرير الشال في تعليقه على حركة سوق الكويت انه بانتهاء شهر أغسطس، يكون سوق الكويت للأوراق المالية قد أضاف لسيولته -قيمة التداولات- نحو 469.4 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 5.8 في المئة عن مستوى الشهور السبعة الأولى من العام، لتبلغ سيولة السوق منذ بداية عام 2013 وحتى نهاية شهر أغسطس نحو 8.502 مليارات دينار كويتي، إلا أن سيولة شهر أغسطس، مقارنة مع شهر يوليو، قد انخفضت بنحو 34.8 في المئة، وهو انخفاض مستمر منذ شهر مايو، فيما يبدو أنه جزء من التصحيح الذي تشهده البورصة بعد انحراف السيولة الذي ساد، منذ أواخر عام 2012 وحتى منتصف عام 2013، والذي حذرنا منه في حينه.

ولا بأس من تحليل اتجاهات السيولة لرصد أية تغيرات، قد تطرأ عليها، وكالعادة، قمنا بمتابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، والتي استحوذت على 5.551 مليارات دينار كويتي، من تلك القيمة، أي نحو 65.3 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، لما مضى من العام الجاري، بينما بلغت القيمة السوقية لهذه الـ 30 شركة نحو 14.612 مليار دينار كويتي، ومثلت نحو 47.8 في المئة من إجمالي قيمة السوق. لكن، بالتدقيق في مكونات هذه العينة، يتضح أن 22 منها استحوذت على قيمة تداولات مرتفعة، رغم حيازتها قيمة سوقية متدنية، وهو مؤشر على كونها شركات مضاربة، ومؤشر عام على غلبة نشاط المضاربة في السوق، فنحو 22 شركة استحوذت على 47.5 في المئة من إجمالي قيمة تداولات إجمالي السوق، أي نحو 4.039 مليارات دينار كويتي، بينما بلغ نحو 38 في المئة «نحو 57 في المئة محسوبة على أساس سنوي» في عينة الـ 30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ 22 نحو 406.4 في المئة «نحو 609.6 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، بل إن إحدى الشركات، ضمن شركات المضاربة الـ 22، بلغ معدل دوران أسهمها نحو 1442 في المئة، أي أكثر من 14 ضعفاً، تليها 9 شركات فاق معدل دوران أسهمها 500 في المئة، مع الانتباه إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول، بينما الواقع أن نسبة منها فقط متاحة للتداول، بسبب الرهونات والملكيات الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيراً، من تقديراتنا.

وعند تحليل بيانات شهر أغسطس من العام الحالي، وهو شهر تصحيح، نلاحظ أن نصيب أعلى 30 شركة من السيولة ارتفع إلى نحو 70.6 في المئة، من إجمالي قيمة تداولات السوق، ومثلت قيمة تلك الشركات نحو 46.6 في المئة من إجمالي قيمة السوق، من ناحية أخرى، انخفضت نسبة استحواذ 22 شركة من سيولة السوق إلى نحو 42.4 في المئة من إجمالي السيولة، بينما ارتفعت نسبتها من القيمة السوقية إلى نحو 4.2 في المئة من إجمالي قيمة السوق، بما يوحي أن عملية التصحيح، إن استمرت، تؤدي، تلقائياً، إلى تعديل خصائص السيولة نحو انخفاض في جرعة المضاربة الضارة، وربما يؤدي استمرارها، أيضاً، إلى ردم الفجوة ما بين المؤشر السعري والمؤشرات الوزنية وهو اتجاه صحي وصحيح، إن استمر.

سوق الكويت.. أكثر نشاطاً

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 453.6 نقطة وبارتفاع بلغ قدره 11.1 نقطة، أي ما يعادل 2.5 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 15.4 نقطة، أي ما يعادل 3.5 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

قيمتها السوقية لا تمثل سوى 3.3 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق.

ويمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة أو هوسها، حيث يقيس المؤشر عدد مرات تداول أسهم الشركة، إذ قدّر معدل دوران أسهم إجمالي السوق بنحو 27.8 في المئة «نحو 41.7 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، بينما بلغ نحو 38 في المئة «نحو 57 في المئة محسوبة على أساس سنوي» في عينة الـ 30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ 22 نحو 406.4 في المئة «نحو 609.6 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، بل إن إحدى الشركات، ضمن شركات المضاربة الـ 22، بلغ معدل دوران أسهمها نحو 1442 في المئة، أي أكثر من 14 ضعفاً، تليها 9 شركات فاق معدل دوران أسهمها 500 في المئة، مع الانتباه إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول، بينما الواقع أن نسبة منها فقط متاحة للتداول، بسبب الرهونات والملكيات الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيراً، من تقديراتنا.

وعند تحليل بيانات شهر أغسطس من العام الحالي، وهو شهر تصحيح، نلاحظ أن نصيب أعلى 30 شركة من السيولة ارتفع إلى نحو 70.6 في المئة، من إجمالي قيمة تداولات السوق، ومثلت قيمة تلك الشركات نحو 46.6 في المئة من إجمالي قيمة السوق، من ناحية أخرى، انخفضت نسبة استحواذ 22 شركة من سيولة السوق إلى نحو 42.4 في المئة من إجمالي السيولة، بينما ارتفعت نسبتها من القيمة السوقية إلى نحو 4.2 في المئة من إجمالي قيمة السوق، بما يوحي أن عملية التصحيح، إن استمرت، تؤدي، تلقائياً، إلى تعديل خصائص السيولة نحو انخفاض في جرعة المضاربة الضارة، وربما يؤدي استمرارها، أيضاً، إلى ردم الفجوة ما بين المؤشر السعري والمؤشرات الوزنية وهو اتجاه صحي وصحيح، إن استمر.

أكبر الخاسرين داو جونز الأمريكي

12 سوقاً في دائرة الهبوط والسوق العماني حلق صعوداً

دائرة الهبوط

أوضح الشال ان أداء شهر أغسطس الفائت لم يكن أداء جيداً، وخالف، جزئياً، توقعاتنا، فكان الهبوط نصيب 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً منتقاة، ومعاكساً تماماً لأداء شهر يوليو ومماثلاً لأداء شهر يونيو. ورغم ذلك الأداء السالب، ظل 12 سوقاً في المنطقة الموجبة، مقارنة بمستوياتها في نهاية عام 2012، وظل السوق الهندي في المنطقة السالبة مشاركاً السوق الصيني فيها، ولكن السوق الصيني قلص خسائره، بشكل كبير، في شهر أغسطس، وإن ظل أكبر الخاسرين في المنطقة السالبة.

أكبر الخاسرين في شهر أغسطس وبنحو 4.4- في المئة كان داو جونز الأمريكي، إذا استثنينا المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية الذي خسر 54 في المئة، وثاني أكبر الخاسرين كان السوق الهندي الذي فقد 3.8 في المئة، وثالث أكبر الخاسرين كان السوق البريطاني بـ 3.1 في المئة، بينما شارك السوق العماني، وحيداً، السوق الصيني تحقيق الأرباح، ورغم خسارة كل من سوق دبي وسوق أبوظبي والسوق الياباني، إلا أن الأسواق الثلاثة ظلت في صدارة الترتيب، من حيث المكاسب.

مقارنة بنهاية العام الفائت، فمع نهاية شهر أغسطس ظل سوق دبي محققاً نمواً بنحو 55.5 في المئة وسوق أبوظبي 42 في المئة والسوق الياباني 28.8 في المئة.

ولازال 5 من أصل أفضل 7 أسواق أداءً، خلال ما مضى من عام 2013، من دول الإقليم، وحدهما مؤشرا البحرين والمؤشر الوزني الرسمي لسوق الكويت للأوراق المالية ضمن النصف الأدنى من قائمة الأسواق الـ 14، وأقلها مكاسب هو السوق الكويتي، ولازالت الفجوة واسعة وغير مبررة بين أداء مؤشر السوق الكويتي السعري الذي ظل رابحاً 28.8 في المئة، مقارنة بمستواه في نهاية شهر ديسمبر 2012، والمؤشر الوزني للسوق نفسه الذي أضاف 8.1 في المئة، عن الفترة نفسها. وربما يكون مناسباً، مع ما يحدث في الأسواق من عملية تصحيح تكاد تكون شاملة، التفكير، جدياً، بإلغاء المؤشر السعري للسوق، فهو غير صحيح ولا يعكس التطور في ثروة المتعاملين بالأسهم، وهو يسهم في تأجيج حالة الهوس عند نشاط السوق، ويضاعف الشعور بالهلع في حالات التصحيح، لذلك في استمراره ضرر كبير.

لقد كان تصحيح شهر أغسطس الفائت شاملاً، بدأ عندما بدأت مؤشرات الاقتصادات الرئيسة في العالم -الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا- تعطي دلائل على التعافي، ما أثار قلقاً من احتمال وقف عمليات التحفيز النقدي، ثم أصيب بصدمة أخرى ناتجة عن احتمال ضرب تحالف غربي سوريا. وأصيبت مؤشرات دول الإقليم بما أصاب مؤشرات العالم، ولكنها انفردت ببعض الارتفاع الوهمي لبعض شركاتها، ما وفر مناخاً لانفجار بعض الفقاعات فيها، لذلك أصبح لديها بعض التصحيح الإضافي المستحق. ومعها أصبح التنبؤ بأداء شهر سبتمبر أكثر تعقيداً، بدت غلبة العامل السياسي -ضرب سوريا وتداعياته- هي العامل الأكثر تأثيراً.

دول أوبك.. أعلى إيرادات للصادرات النفطية منذ عام 1975

ذكر الشال ان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية «eia U.S. Energy Information Administration -» تعتقد أن دول أوبك، باستثناء إيران، حققت أعلى إيرادات اسمية لصادراتها النفطية منذ عام 1975، حيث بلغت إيراداتها نحو 982 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ولكنها تنخفض بالأسعار الحقيقية، أي بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار -أسعار عام 2005- إلى 835 مليار دولار أمريكي. كان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي الأربع الأعضاء في أوبك -السعودية والإمارات والكويت وقطر- نحو 554 مليار دولار أمريكي، أو نحو 56.4 في المئة من إجمالي إيرادات أوبك. وحققت السعودية وحدها 311 مليار دولار أمريكي، أو نحو 31.7 في المئة من إجمالي إيرادات أوبك ونحو 56.1 في المئة من نصيب دول مجلس التعاون الأربع، وحققت الإمارات 100 مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته 10.2 في المئة من نصيب أوبك و18.1 في المئة من نصيب دول مجلس التعاون، والكويت نحو 88 مليار دولار أمريكي أو نحو 9 في المئة من نصيب أوبك و15.9 في المئة من نصيب دول مجلس التعاون، وقطر نحو 55 مليار دولار أمريكي أو 5.6 في المئة من نصيب أوبك و9.9 في المئة من نصيب دول مجلس التعاون.

وتعتقد الإدارة «eia» أن دول أوبك حققت دخلاً اسمياً بحدود 466 مليار دولار أمريكي، في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، وأنها قد تحقق نحو 42 مليار دولار أمريكي، عن عام 2013، بكامله، مقارنة بمستوى إيرادات عام 2012، وتحقق نحو 37 مليار دولار أمريكي، أخرى، في عام 2014، مقارنة بمستوى إيرادات عام 2013. لتبلغ إيراداتها في عام 2013 نحو 940 مليار دولار أمريكي، وتنخفض إلى 903 مليارات دولار أمريكي عن عام 2013، ما لم تأخذه توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في الاعتبار هو أثر المخاطر الجيوسياسية، وآخرها الأزمة السورية، على زيادة أسعار النفط بنحو 17 في المئة في شهري أغسطس وسبتمبر، ومع وضع المنطقة المضطرب، بإضافة أوضاع ليبيا ومصر والعراق، سيكون صعباً، جداً، تقدير مستوى مستقر لأسعار النفط على المدى القصير.

جملة إيرادات الفوائد تراجعت بنحو 10.3 ملايين دينار

البنك الأهلي الكويتي حقق 17.2 مليون دينار.. صافي أرباح

تراجع بند الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 390 ألف دينار

ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 479 ألف دينار

البنك الأهلي الكويتي

قال الشال ان البنك الأهلي الكويتي اعلن نتائج أعماله، عن الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومخصص الضريبة على الفروع بالخارج- قد بلغت ما قيمته 17.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 3.9 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 18.6 في المئة، مقارنة بنحو 21.2 مليون دينار كويتي، في 30 يونيو 2012. ويعود التراجع في ربحية البنك إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية بنحو 4.7 ملايين دينار كويتي، حين بلغت نحو 57.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 62.5 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق.

وتابع: وتراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 4 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 9 في المئة، وصولاً إلى 40.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 44.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع جملة إيرادات الفوائد بنحو 10.3 ملايين دينار كويتي، أي نحو 16.4 في المئة، وصولاً إلى 52.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 62.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وهو تراجع أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغ نحو 6.2 ملايين دينار كويتي، وصولاً إلى 11.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 17.8 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي هامش الفائدة «الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 3.2 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 3 في المئة.

ومضى: وتراجعت الإيرادات التشغيلية، بنحو 4.7 ملايين دينار كويتي، كما أسلفنا سابقاً. وتراجع، أيضاً، بند الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 390 ألف دينار كويتي، إلى نحو 901 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، للنصف الأول من عام 2012. وتراجع، أيضاً، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 535 ألف دينار كويتي، إلى نحو 1.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012. وتراجع، أيضاً، بند إيرادات توزيع أرباح بنحو 185 ألف دينار كويتي، حين بلغ نحو 1.26 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 1.44 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق، بينما سجل البنك أرباحاً بلغت 964 ألف دينار كويتي من بند حصة في نتائج شركة زميلة، في نصف السنة الأول من عام 2013.

واكمل: من جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 479 ألف دينار كويتي، عندما بلغت نحو 19.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 18.8 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، حيث ارتفع كل من بند مصاريف موظفين بنحو 179 ألف دينار كويتي، حين بلغ 11.77 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 11.59 مليون دينار كويتي، في النصف الأول من العام السابق، وبند مصروفات تشغيلية أخرى واستهلاك نحو 300 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 7.5 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 7.2 ملايين دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق، وحققت جملة المخصصات، انخفاضاً بنحو 943 ألف دينار كويتي، أو ما نسبته 4.5 في المئة، عندما بلغت نحو 19.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 20.8 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012 وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 24.9 في المئة، بعد أن بلغ نحو 26.4 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

ومضى: وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3125.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 5.1 في المئة، مقارنة بنحو 2973 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2012، وارتفعت بنسبة 3.6 في المئة، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2012 البالغ نحو 3016.7 مليون دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلفيات العملاء، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغ قدره 97.7 مليون دينار كويتي ونسبته 4.9 في المئة، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 2084.6 مليون دينار كويتي «66.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 1986.9 مليون دينار كويتي «66.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2012، وارتفعت، بنحو 59.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3 في المئة، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 2024.8 مليون دينار كويتي «67.1 في المئة من إجمالي الموجودات». وانخفضت الموجودات الحكومية بنسبة 8.8 في المئة، وصولاً إلى 430.1 مليون دينار كويتي «13.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 471.4 مليون دينار كويتي «15.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام الفائت 2012، وانخفضت، أيضاً، بنحو 54.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 11.3 في المئة عما كانت عليه في نهاية يونيو 2012، عندما بلغت نحو 484.9 مليون دينار كويتي «16.1 في المئة من إجمالي الموجودات».

واستطرد: وتشير نتائج التحليل المالي إلى انخفاض مؤشرات الربحية للبنك، كلها، حيث تراجع العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» الى نحو 6.6 في المئة، مقارنة بنحو 8.6 في المئة للفترة ذاتها من العام السابق، وتراجع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك «ROC» ليصل إلى 22 في المئة، قياساً بنحو 28.7 في المئة، في نهاية يونيو من العام 2012، كما حقق مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» تراجعاً، حين بلغ 1.1 في المئة مقارنة بنحو 1.4 في المئة، للفترة ذاتها من العام الماضي، وانخفضت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 11 فلساً، مقارنة بنحو 13 فلساً، للفترة ذاتها من عام 2012، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E»، نحو 23.6 مرة، مقارنة مع 26.5 مرة، في الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.6 مرة، مقارنة مع 2.1 مرة، في الفترة نفسها من العام السابق.